الكفاءات المهاجرة و هجرة العودة مدخل لنقل التكنولوجيا والمعرفة للدول الاصلية

Introduction to the Migrant competencies and return migration transfer of technology and knowledge to the countries of origin

د.طهراوي دومة علي[1] بسبع عبد القادر[2]

[1] المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، الجزائر، phd.tahraoui@gmail.com

[2]جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، besseba.abdelkadir@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/05/22 تاريخ القبول: 2019/06/24 تاريخ النشر: 2019/07/20

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه الكفاءات المهاجرة عند العودة في نقل المعرفة والتكنولوجيا لبلدانها الاصلية ،وتبيان السياسات التي يجب اتباعها للاستفادة من الكفاءات المهاجرة عند العودة. واعتمدنا في بحثنا على وصف متغيرات الدراسة كهجرة الكفاءات و نقل التكنولوجيا و المعرفة، ثم تحليل السياسات المتبعة للاستفادة من هجرة العودة من خلال التطرق لتجارب بعض الدول .و قد توصلنا الى ان الهجرة العائدة، إن توافرت لها الوسائل المناسبة في بلد المنشأ، يمكن أن تعمل كقوة دافعة للاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي بما يؤدي لتوفير فرص عمل واستثمارات جديدة في بلد الأصلي . ففي حالة عودة الكفاءات المهاجرة إلى وطنها مرة أخرى، فإنما هي ترجع بما اكتسبت من خبرة و معرفة في دولة متقدمة اقتصاديا و علميا، و هذا يرفع من كفايته و قدراته و يساعد على نمو اقتصاديات بلاده و تقدمها العلمي. حيث تعد عمليات نقل المعرفة والمهارات والخبرات والأفكار والثقافة المكتسبة من دول المهجر إحدى الوسائل المهمة لاستفادة بلد الاصلي من المغتربين، والتي تؤثر تأثيرًا إيجابيًا في رأس المال البشرى في البلدان الاصلية وتختلف قدرات المهاجرين على نقل المعرفة والمهارات والخبرات لبلد الأصلي باختلاف نوعية تلك الخبرات وكذلك مدى جودة القنوات التي توفرها بلدان الأصلية لتسهيل نقل التكنولوجيا و المعرفة .

الكلمات المفتاحية: هجرة الكفاءات ، هجرة الادمغة ،هجرة العودة ، نقل المعرفة ، نقل التكنولوجيا.

التصنيف JEL: J 82, J 8

[1]المؤلف المرسل: طهراوي دومة علي ، الإيميل: phd.tahraoui@gmail.com

Abstract :

In this study, we aim to clarify the role that migratory competencies can play when returning in the transfer of knowledge and technology to their countries of origin, And to indicate the policies that must be followed to take advantage of migratory competencies upon return. In our research, we analyzed the policies used to take advantage of the return migration by addressing the experiences of some countries. We have concluded that the return migration, if it has the appropriate means in the country of origin, Can act as a driving force for the national economy by effectively contributing to economic activity, thereby creating new jobs and investments in the country of origin. And this raises the adequacy and capabilities and helps to grow the economy of his country and scientific progress. Where the transfer of knowledge, skills, experiences, ideas and culture acquired from the countries of the Diaspora is one of the important means to benefit the original country of expatriates, The ability of migrants to transfer knowledge, skills and experiences to the country of origin varies depending on the quality of those experiences As well as the quality of channels provided by countries of origin to facilitate the transfer of technology and knowledge

Keywords: Migratory competencies, return migration, knowledge transfer, transfer of technology , International mobility of competencies.

JEL Classification : J 8 ,J 82

1. مقدمة:

تعد عمليات نقل المعرفة والتكنولوجيا من دول المهجر إحدى الوسائل المهمة لاستفادة بلد الاصلي من المغتربين، والتي تؤثر تأثيرا إيجابيا في رأس المال البشرى في بلدان الأصلي .وتختلف قدرات المهاجرين على نقل المعرفة والمهارات والخبرات لبلد الأصلي باختلاف نوعية تلك الخبرات ومدى توافقها مع الخبرات المطلوبة في بلد المنشأ وكذلك مدى جودة القنوات التي توفرها بلدان الأصلي لتسهيل نقل تلك الخبرات . حيث أن الهجرة العائدة، إن توافرت لها الوسائل المناسبة في بلد الأصلي يمكن أن تعمل كقوة دافعة للاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة نقل المعرفة و التكنولوجيا .

ففي حالة عودة المهاجر إلى وطنه مرة أخرى، فإنما هو يرجع بما اكتسب من مال و خبرة في دولة متقدمة اقتصاديا و علميا، و هذا يرف من كفايته و قدراته و يساعد على نمو اقتصاديات بلاده و تقدمها العلمي. ولتعزيز دور الهجرة العائدة في بلدان الاصلية ما يحملونه من فوائد و خبرات في

حالة العودة إلى الوطن الأم يجب وضع مجموعة من السياسات لجذب الكفاءات المهاجرة و الاستفادة من قدراتها المعرفية و خبرتها الميدانية في مجال التكنولوجيا ، لذلك نحاول في هذا البحث ان نعالج الاشكالية التالية:

الاشكالية: ما هو الدور الذي يمكن تلعبه الكفاءات المهاجرة عند العودة في نقل المعرفة والتكنولوجيا لبلدانها الاصلية ؟، و ماهي السياسات التي يجب اتباعها للاستفادة من ذالك؟.

الفرضيات:

- ان لهجرة لكفاءات جوانب ايجابية مهمة يمكن الاستفادة منها في الدول الاصلية.
- تعتبر هجرة العودة مدخلا مهما لنقل التكنولوجيا و المعرفة للبلدان الاصلية.

اهداف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تحديد مفهوم اساسية حول هجرة الكفاءات ، هجرة العودة .
- توضيح الدور الذي يمكن تلعبه الكفاءات المهاجرة عند العودة في نقل المعرفة والتكنولوجيا لبلدانها الاصلية .
- تبيان السياسات التي يجب اتباعها للاستفادة من الكفاءات المهاجرة عند العودة.

منهج البحث: سنعتمد في بحثنا على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة وكهجرة الدمغة و هجرة العودة و كذا نقل التكنولوجيا و المعرفة، بالإضافة الى استخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة السياسات المتبعة للاستفادة من هجرة العودة .

تقسيم البحث:

. هجرة الكفاءات و جوانبها الايجابية ، هجرة العودة و دورها في التنمية

. سياسات استرجاع الكفاءات المهاجرة

. دور عودة الكفاءات المهاجرة في نقل التكنولوجيا والمعرفة للدول الاصلية

2. هجرة الكفاءات و جوانبها الايجابية ، هجرة العودة و دورها في التنمية:

1.2. هجرة الكفاءات:

في سنة 2003، التحق 3.2 مليون طالب أجنبي من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء بالتعليم العالي في الخارج . وكانت هناك زيادة في الاجراءات التي تنشئ بمقتضاها الجامعات من البلدان ذات الدخل المرتفع شراكات مع الجامعات في البلدان النامية أو تقيم فروعا لها هناك. وقد دعمت الحكومات هذه السياسات أو شجعتها بأمل تحسين فرص التدريب لمواطنيها دونما

حاجة منها إلى إرسالهم إلى الخارج ، أو جلب طلبة مؤهلين من بلدان أخرى(تقرير الامم المتحدة،2016،ص 18).

وقد ارتبطت هذه الهجرة بقطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم؛ فعلى سبيل المثال، يعيش في الخارج ما بين 50 و 60 في المائة من المواطنين ذوي التعليم العالي من عدة بلدان نامية .وهذه البلدان بحاجة إلى المساعدة لتدريب أعداد كافية من العمال ذوي المهارات وإبقائهم على حد السواء وذلك لأن عبء العمل وانعدام اللوازم الملائمة و محدودية الفرص الوظيفية والعزلة المهنية والأجر غير الكافي عوامل تساهم في انخفاض نسبة بقاء ذوي الكفاءات .

فهجرة ذوي الكفاءات عدد من الجوانب الإيجابية .فالمهاجرون أمامهم فرصة تعلم أو تحسين المهارات والخبرات في الخارج، وحتى وإن بقوا في الخارج، قد يتبين بوصفهم مستثمرين أو محسنين أو ناشرين للمعارف الجديدة أو معززين للتجارة والتبادل الثقافي. وعندما يستطيع المهاجرون استخدام مهاراتهم، فإن عملهم يعود بالفائدة بشكل واضح على أنفسهم وعلى مجتمعات الاستقبال . ولكن عندما يرغم المهاجرون المهرة على تأدية أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم، فإن ذلك ينال من قدرتهم على المساهمة . وينشأ هذا الضياع من الحواجز التي تحول دون الاعتراف بالدرجات العلمية والشهادات والمؤهلات التي حصلوا عليها في الخارج . والتعاون الدولي ضروري لتحسين القدرة على حمل المؤهلات ، والاعتراف المتبادل بالدرجات والشهادات.(تقرير الامم المتحدة،2016،ص19).

2.2.الجوانب الايجابية في ظاهرة هجرة الكفاءات (مقتات صبرينة،2012،ص40-41):

رأى بعض الكتاب و الباحثين ان ظاهرة هجرة العقول ليست ضررا كلها، بل أن البعض اعتبرها حقا مقدسا للفرد كما هو الحال بالنسبة للدكتور" زكي نجيب"، بحيث اعتبر أن عليه أن يبحث عما يمكن أن نصفه الإبداع الحيوي ، وهو يضع الأمر في معادلة بين الفرد ووطنه فيقول : لولا هجرة العقول لما انتشرت في الأرض ديانات و لا علوم و لا فنون و لا نظم للحكم و الحياة .كما يضيف الكاتب في حكم يطلقه على ظاهرة الهجرة و هو: أنه اذا وجدت العقول في وطنها ما يشعل ذكاءها و يعينها على الإبداع ففي هذه الحالة امتنع المبرر أن تهاجر وطنها، و اذا وجدت عكس ذلك فيحق لها أن تهاجر. و يمكن أن نلمح لبعض الفوائد للهجرة حول العوائد المادية و العلمية و هي:

- استغلال إبداعات العقول لصالح البشرية جمعاء :فإذا كانت هذه العقول لا تستغل في أوطانها، فان هجرة أصحابها إلى الخارج، و استغلالهم لطاقاتهم و إبداعاتهم لا يقتصر خيرها عليهم فحسب بل ينتشر ليعم دول العالم و شعوبه من مخترعات، ابتكارات...الخ

- فضل الدول المتقدمة في نبوغ و تنمية العلماء المفكرين :فهؤلاء لو بقوا في بلادهم بإمكانياتها الفقيرة
فستبقى إبداعاتهم رهينة قلة الموارد، أو عدم الاهتمام .
- المعونات المالية التي يرسلونها للأهل، للوطن:و هذه المعونات مربوطة بعدة عوامل منها عدد المهاجرين، و قوانين العمل و الهجرة في بلاد المهاجر اليها .و نوع الهجرة"دائمة أو مؤقتة "فبينما تسمح بعض البلاد بتحويل أي مبالغ من المال الى الخارج' الولايات المتحدة '، يقوم غيرها من الدول بإعفاء المهاجرين اليها من الضرائب.

3.2. هجرة العودة:

يعود الملايين من المهاجرين الدوليين إلى أوطانهم كل عام، ويبقى العديد منهم بشكل دائم، بينما يهاجر آخرون من جديد .ويعود بعضهم لأن البلدان المضيفة تطلب منهم ذلك، بينما يعود آخرون لأنهم حققوا أهدافهم كمهاجرين، في حين يجد آخرون أن تكاليف الهجرة تتجاوز فوائدها .و غالبا ما يأتي المهاجرون الذين يعودون إلى أوطانهم بالخبرة والمعرفة و المدخرات . ويستعمل بعضهم ما ادخروا من أموال لبدء أنشطة تجارية تساهم في إيجاد الوظائف، ولو على نطاق صغير . وينقل البعض خبرتهم إلى آخرين كمدرسين أو مدربين. ويشكل البعض منم و هم الادمغة جزء من كتلة جديدة من العمال ذوي المهارات العالية في نقل التكنولوجيا و المعرفة ، حيث قد يساعدون في بدء مشاريع جديدة في بلدانهم وتعزيز النمو الاقتصادي (تقرير الامم المتحدة،2016،ص18).

بالإضافة الى التحويلات الإجتماعية التي تتمثل في القيم والأخلاقيات المكتسبة خلال فترة الهجرة. وتحدد الظروف الإجتماعية والاقتصادية وبيئة الأعمال في بلد المنشأ مدى مساهمة تلك الموارد في التنمية.

4.2. الهجرة العائدة والتنمية:

يتم تفسير دوافع الهجرة من خلال المنظور الاقتصادي النيوكلاسيكي من خلال التفاوت في الاجور بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد من خلال توقعات المهاجرين لعوائد أعلى في بلد المقصد، بالتالي تكون العودة طبقا لهذا التفسير ناتجة عادة عن فشل تجربة الهجرة وعدم الحصول علي النتائج المتوقعة. وطبقا لهذا التفسير فالمهاجر لا يأمل فقط في تعظيم العائد من الهجرة، ولكن يأمل أيضاً في إطالة مدة الاقامة بالخارج لتحقيق تسوية دائمة ولم شمل الأسرة للتمتع بفارق الأجر بين بلد المنشأ وبلد المهجر .وطبقا لهذا التفسير، فإن العودة تكون نتيجة عدم قدرة المهاجر

على تعظيم منافعه من الهجرة وعدم الاستفادة من فارق الأجر بين البلد المرسل والبلد المستقبل وبالتالي تكون العودة نتيجة لفشل المهاجر.

ومقابل ذلك تقدم نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة اليد العاملة 1991 تفسيراً آخر للعودة باعتبارها نتيجة منطقية لاستراتيجية محسوبة من قبل أسرة المهاجر لتقسيم العمل داخل الأسرة بتوظيف العمالة داخل الأسرة بطريقة تؤدي إلى تعظيم المنافع وتقليل المخاطر .وتفترض تلك النظرية أن قرار الهجرة او العمل بالخارج قراراً أسرياً لا يخص الفرد المهاجر فقط .وطبقاً لتلك النظرية، فإن قرار العودة يكون نتيجة طبيعية لتجربة ناجحة يقوم المهاجر خلالها بتحقيق أهدافه من دخل مرتفع وادخار تراكمي لصالح الأسرة. وعليه فإن مدة الهجرة طبقاً لتلك النظرية ترتبط باحتياجات الاسرة من تأمين وادخار وقوة شرائية ومن ثم يرتبط قرار العودة بتحقيق تلك الأهداف .

أما Dustmann 2001 فيقدم المنهج الهيكلي للهجرة العائدة Structural Approach to Return Migration تفسيراً مغايراً لتلك الظاهرة ينطلق من فرضية أن الهجرة العائدة لا يجب أن يتم تفسيرها بالإعتماد فقط على تجربة الشخص المهاجر ولكن أيضاً يجب الأخذ بعين الإعتبار العوامل الإجتماعية والمؤسسية لبلد المنشأ، حيث تمثل الموارد المالية والإقتصادية العائدة إلىبلد المنشأ أمراً حاسماً في قرار العودة بالإضافة إلى برامج إعادة إدماج المهاجرين العائدين، حيث يتم تحليل نجاح أو فشل العودة من خلال مقارنة الواقع الإقتصادي على مستوى الأسرة والمجتمع مع توقعات العائدين ولا يعتمد هذا المنهج على التحويلات المالية فقط، ولكن يتعداها ليشمل قوة العلاقات المحلية والتقاليد والقيم في بلد المنشأ لما لها من تأثير كبير علي قدرة العائدين علي إستثمار خبراتهم في بلادهم الاصلية .لذلك نجد أنه علي النقيض من المنهجيات سالفة الذكر، يركز النهج الهيكلي على ما اذا كان للعائد دور في تنمية مجتمعات المنشأ وهو ما يعتمد على متغيرين أساسيين هما مدة الإقامة في الخارج والتغيرات التي شهدها المجتمع خلال تلك الفترة، ومكان العودة داخل دولة المنشأ .

وفي تفسير آخر للهجرة العائدة تفترض نظرية الشبكات الإجتماعية والهجرة العائدة إحتفاظ المهاجرين العائدين بصلات وعلاقات قوية مع أماكن استقرار سابقة في بلدان أخرى، هذه الروابط تعكس تجربة الهجرة التي يمكن ان تيسر مبادرات العائدين في بلاد المنشأ من خلال توفير الموارد اللازمة لتأمين العودة التي تتأتى من خلال أنماط من العلاقات الشخصية التي قد تستمد من الخبرات السابقة للعائدين، حيث تسهم تلك الشبكات الإجتماعية في توفير الموارد والمعلومات،

لذلك فإن تكوين الروابط الإجتماعية هو أمر بالغ الأهمية ، حيث يلعب رأس المال الإجتماعي في هذه الحالة دوراً رئيسياً في تحفيز العودة.

و يبين هذا السرد لأهم النظريات التي تعمل علي فهم أسباب العودة ومساهمة الهجرة العائدة في التنمية أن تفسير العودة يعتمد بشكل أساسي علي أسباب الهجرة وأهداف المهاجر وأسرته وتوافر البيئة المناسبة لإستيعاب وإدماج المهاجرين العائدين ضمن منظومة التنمية في بلد الأصلي.

3. سياسات الاستفادة من الكفاءات المهاجرة:

1.3. مقترحات لمواجهة هجرة العقول والأدمغة :

هناك عدة سياسات ومقترحات لمواجهة هجرة العقول والأدمغة من الكفاءات المهاجرة بغرض الاحتفاظ بها والاستفادة منها يمكن حصرها في التالي:

- إنشاء برامج للاستفادة من خبارت العقول المهاجرة ربما على نسق برنامج الأمم المتحدة لنقل المعرفة عبر الكفاءات والخبرات الوطنية المهاجرة (استشارات، والبحث العلمي المشترك, والنشر العلمي.)
- التعاون والتنسيق مع العقول المهاجرة، والتكامل مع المراكز العلمية والتكنولوجية.
- رفع الوعي وتعبئة الكفاءة المهاجرة للاستفادة من إمكاناته وكفاءته للتنمية والتطوير بالبلد الأصل، وتوجيه الخطاب الثقافي والعلمي للتبشير بأهمية البحث العلمي، وزيادة الاهتمام بالجوانب العلمية في المناهج التربوية، وتكثيف الإرشاد الطلابي، وتطوير التعليم لتهيئة الطالب المبتكر البارع للتفكير النقدي والحوار والبحث الذاتي عن المعرفة. (نادر فرجاني،2017).
- إنشاء الجمعيات والروابط ذات الصلة والمفيدة لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة، وازالة العوائق المانعة لربطهم بالوطن والمشاركة في تنميته وتطويره وتحديثه (موقع بلاغ ، 2017).
- تعظيم الحوافز الايجابية للحد من الهجرة(تحسين الدخل والمعيشة، وتطور إمكانيات البحث، وتوفير حرية الفكر والعمل..الخ.)
- تمويل نظام التعليم لإنتاج الكفاءات والمهارات الموائمة لأهداف التنمية والانتماء الوطني والاحتياجات المجتمعية المحلية (ربط الرفاهة الفردية بالرفاهة الاجتماعية) واستنهاض الشركات الصناعية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص للدعم المستقر والاستثمار عبر قاعدة بيانات متضمنة البيانات الإحصائية للهجرة وتوزيعها وتيا ا رتها، والقوانين والتشريعات الحاكمة لها والإجراءات المنظمة لها في دولة المهجر ودولة الأصل (شبكة نبأ، 2015).

- إجراء مسح عام وشامل لمع رفة أعداد الكفاءات المهاجرة وميادين تخصصاتها ومواقع عملها وارتباطاتها وظروف عملها وأوجه الاستفادة منها وتوظيفها لخدمة قضايا التنمية ونقل التقانة وتوطينها.

2.3. سياسات وبرامج الاستفادة من الهجرة العائدة:

بدأ الاهتمام بسياسات الهجرة العائدة في بداية السبعينيات حينما واجهت بعض بلدان المقصد ركودا اقتصاديا وبالتالي انخفضت احتياجاتهم من العمالة وبدأ بعض المهاجرين بالاتجاه للعودة إلى بلدانهم الاصلية. ومن هنا بدأ الاهتمام بصياغة سياسات تنظم العودة من قبل بلدان المقصد والأصلي .وتجتذب السياسات الخاصة بالعودة حالياً اهتماما متزايداً، وتركز السياسات الخاصة بالعودة على مجالين أساسيين، يتعلق الأول بالإدارة الفعالة لبرامج الهجرة المؤقتة أو الموسمية، بينما يختص الثاني بالمساعدات المقدمة للمهاجرين من أجل العودة الطوعية.(مشروع يورو ميد للهجرة – الاتحاد الاوروبي،2008).

وهناك العديد من السياسات التي تتخذها بعض الحكومات والمنظمات الدولية لتسهل وتيسر عودة المهاجرين ومساعدتهم على إتخاذ قرار العودة .وهناك سياسات أخرى تتبعها بلدان المنشأ لتسهيل إجراءات العودة وإعادة الاندماج في المجتمع والإستفادة من العائدين بأحسن صورة ممكنة.

في هذا السياق، « يجب على البلدان الاصلية الاهتمام بصياغة سياسات وبرامج عملية للاستفادة من الهجرة العائدة، ليس فقط بتوفير معلومات عن بيئة الاستثمار والأعمال في بلد المنشأ ولكن بتقديم الدعم الفني والمالي للراغبين في إقامة مشاريع استثمارية.

. (Cassarino, Jean-Pierre , 2004,p15)

ولتعظيم الاستفادة من الهجرة العائدة يجب العمل من خلال جالياتها المغتربة لتزويدهم بالمعلومات اللازمة عن بيئة الإستثمار في بلد المنشأ والنظم والإجراءات المتبعة والتسهيلات التي تمنحها الدولة للمهاجرين العائدين حتى يتم تأهيلهم بشكل مناسب قبل إتخاذ قرار العودة .ويمكن ان يتم ذلك من خلال القنصليات والسفارات وروابط وجمعيات الجاليات في دول المهجر .(Dustmann, Christian 1995,p11)

فالهجرة العائدة، إن توافرت لها الوسائل المناسبة في بلد الأصلي، يمكن أن تعمل كقوة دافعة للاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة في النشاط الإقتصادي بما يؤدي لتوفير فرص عمل واستثمارات جديدة في بلد الاصلي.

4.دور عودة الكفاءات المهاجرة في نقل التكنولوجيا والمعرفة للدول الاصلية:

1.4 ظاهرة التنقل الدولي لذوي الكفاءات :

لقد شهدت السنوات العشرين الماضية زيادة ملحوظة في التدفقات العالمية للعلماء والمهندسين كنسبة مئوية من اجمالي تدفقات الهجرة .وهذا يجعل من المفيد جدا استخدام بيانات البراءات والمخترعين لأغراض تحليل نسبة عدد الاشخاص المهاجرين ذوي قدرات ابتكارية عالية. فالدراسات التجريبية بشأن هجرة ذوي المهارات العالية والابتكار تركز بشكل رئيسي على الولايات المتحدة، اضافة وبعض الدول الاسيوية منها الهند والصين، وخصوصا فيما يتعلق بدور الكفاءات المهاجرة في ا لتأثير على نتائج الابتكار ونشر و نقل المعرفة على الصعيد الدولي .

حيث اهتمت هذه الدراسات بتقدير عدد المخترعين المقيمين في بلدان مختلفة من بلدهم الاصلي. وعلاوة على من خلال تقديم معلومات عن عدد المخترعين غير المهاجرين ولكن ذوي أصول أأجنبية (الجيل الثاني أ أو الثالث من المهاجرين)، والذين إ بإمكانهم أداء دور مثل دور عمال ذوي المهارات .

حيث أظهرت الابحاث أن أكثر من نصف الاختراعات في البلدان المرتفعة الدخل ليست محمية ببراءة .و أظهرت أيضا التفاوت الكبير في توزيع قيم البراءات ..ومن دراسة المعلومات عن المخترعين العائدين تم تحليل كيفية تأثير المخترعين العائدين على نتائج التنمية الاقتصادية في بلدانهم الاصلية. ومنها الدراسات المنجزة بشأن هجرة العلماء والمهندسين والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات يعني مختصر IBM-GNR نظام أي بي ام والذي اثبت من خلاله للتعرف على أ سماء مهاجرة.

2.4.الاطار تحليلي لدور الكفاءات المهاجرة في مجال نقل المعرفة :

هل توجد علاقة بين الملكية الفكرية وهجرة الدمغة؟ وهل هناك، في حال وجودها، اختلاف بين البلدان النامية في هذا الخصوص؟ وهل تؤثر الملكية الفكرية في القرارات التي يتخذها الخبراء العلميون والمهندسون فيما يخص تحديد المكان الذي يمارسون فيه مهنهم؟ وهل يسهم نقص حماية الملكية الفكرية في هجرة أ أمهر العاملين؟ وهل يؤثر المهاجرون العائدون في كيفية حماية الملكية الفكرية في بلدانهم الاصلية؟ وهل لنظام الملكية الفكرية دور في التأثير الذي يحدثه المهاجرون العائدون على الابتكار والتنمية في بلدانهم الاصلية؟.

لا توجد أ أية بحوث تجريبية للرد على هذه الاسئلة بسبب نقص المعلومات عن تدفقات الهجرة. وليس هناك- سوى بعض المقالات النظرية، التي خلصت إ الى أ أنّه لا يمكن لبلد ما استقطاب الخبراء العلميين الدوليين والمخترعين الا بحماية الملكية الفكرية بعد بلوغ مستوى حرج من القدرة الابداعية. (McAusland, Carol, Peter Kuhn 2011,p77-87)

وعلاوة على ذلك بيّن بعض العلماء أن بإمكان الكفاءات المهاجرة تدعيم مؤسسات بلدانهم الاصلية .فيمكن للبيئة المؤسسية التي يوجد فيها هؤلاء العاملون في الخارج أن تسهم بشكل مباشر أ أو غير مباشر في احداث اصلاحات مؤسسية في بلدانهم الاصلية .وفيما يتعلق بنظام الملكية الفكرية، يمكن الحديث عن احتمال تأثير هجرة العاملين المهرة إ الى الخارج على فعالية نظام الملكية الفكرية في تحقيق أ أهدافه المتعلقة بتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا. في مقدور نظام الملكية الفكرية لبلدان المصدر زيادة منافع تحويل هجرة الادمغة .أن تسهم حماية الملكية الفكرية في استقطاب العاملين الى قطاع الابتكار؛ ونتيجة لذلك تصل المعارف التي يعود بها المهاجرون الى طائفة واسعة من العاملين ذوي القدرة.

3.4. نقل التكنولوجيا و الابتكار ونشر المعرفة والتنقّل الدولي للكفاءات المهاجرة :

ان شرح الروابط القائمة بين المهاجرين ذوي المهارات العالية والابتكار و نقل التكنولوجيا ونشر المعرفة.مرتبط بالقرب الجغرافي بين العاملين في مجال المعرفة و الذي يؤدي الى ظهور علاقات اجتماعية تيسّر نقل المعرفة الضمنية مما يفسر مثلا تُمّع أ أنشطة الابتكار في **سيليكون فالي** .غير أنّ العلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس تتأثر هي أيضا بكثير من العوامل غير العامل الجغرافي .ومن تلك العوامل الانتماء العرقي المشترك أ أي الانتماء الى ثقافة واحدة وبلد واحد .ويؤثّر الانتماء العرقي المشترك تحديدا في نشر المعرفة بين– المهاجرين من ذوي الاعراق المشتركة المقيمين في البلد المضيف نفسه .كما يؤثّر الانتماء العرقي المشترك في دور ذوي المهارات العالية .وبالفعل يمكن أ أن يشكّل المهاجرون من ذوي المهارات الفكرية العالية جماهير خفية في الخارج تنقل المعلومات إ الى أوطانها الاصلية .وقد جلب ذلك الافتراض، على الرغم من نقص البحوث التجريبية بشأنه، اهتمام الأكاديميين وواضعي السياسات على حد سواء، خصوصا من منظور بلدان المصدر المنخفضة الدخل .فبإمكان المغتربين المهرة المقيمين في البلدان الرائدة في مجال التكنولوجيا تأدية دور مهم في نقل المعرفة الى أ أوطانهم الاصلية.

. (Agrawal, Ajay, Devesh Kapur, John McHale, Alexander Oettl. 2011,p 43-55)

فعلى سبيل المثال أ أظهرت بحوث أ أجريت مؤخرا أ أن **المغتربين الصينيين** أكثر فعالية بكثير من **المغتربين الهنديين** فيما يخص نقل المعرفة الى البلد الاصلي
(Kerr, William R. 2008,p518-537).

و بالنسبة للإسهام المهاجرين في الانجازات العلمية والتكنولوجية التي تتحقق في البلد الذي يستضيفهم نجد انه في الوليات المتحدة مثلا، تشير التقديرات إ الى أ أنّ المهاجرين ينتجون نحو 15بالمائة من مجموع البراءات . وبالتالي أصبحت كيفية استقطاب المهاجرين المهرة القادرين على تعزيز الابتكار والمقاولة على الصعيد الوطني موضوعا بارزا من مواضيع السياسة العامة في ذلك البلد، وفي غيره من البلدان ا أ لخرى المرتفعة الدخل.

وفي هذا السياق يجب الشارة الى ان العلاقة الهجرة والابتكار تتضح من استخدام الشركات . ذلك أنّ الشركات هي المس تفيد النهائي من رأس المال البشري وعمليات نقل التكنولوجيا من خلال الهجرة. ومن منظور الشركات يمكن النفاذ الى المعرفة الاجنبية بانتهاج سبيلين بديلين هما :الأول، توظيف باحثين أجانب وغيرهم من العاملين ذوي المهارات العالية(الهجرة)؛ وثانيا، الاقتراب من مصدر المعرفة أ لجنبية(ترحيل أنشطة البحث والتطوير إ الى الخارج)

لذلك نجد ان الشركات هي التي تمول الهجرة في بعض البلدان كالولايات المتحدة تعتمد الهجرة على العرض في بلدان أ أخرى مثل كندا بمعنى أ أنّ المهاجرين يختارون وفق خلفيتهم التعليمية وخبرتهم حسب احتياجات الشركات . فتحليل الهجرة يلزمنا أن نولي المزيد من الاهتمام لسلوكيات الشركات .وثانيا يلزمنا تعميق فهم ظاهرة هجرة العمال أ أصحاب المهارات العالية العائدة الى الوطن ، مما يوصلنا الى أن هذه الظاهرة يمكن أن تكون في نهاية المطاف أحد أهم الدوافع لحفز التنمية الاقتصادية في البلدان الاصلية للمهاجرين ذوي الكفاءات العالية (المنظمة الدولية للملكية الفكرية،2013) .

و أخيرا يمكن اجراء دراسة استقصائية للمخترعين مباشرة لفهم العلاقة التي قد تربط بين حماية الملكية الفكرية و نقل التكنولوجيا و المعرفة ، وهجرة هذه الطبقة الفرعية من العمال المهرة على الصعيد الدولي.

5.الخاتمة:

إن الهجرة العائدة، إن توافرت لها الوسائل المناسبة في بلد المنشأ، يمكن أن تعمل كقوة دافعة للاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة في النشاط الإقتصادي بما يؤدي لتوفير فرص عمل واستثمارات جديدة في بلد المنشأ فبإمكان المهاجرين ذوي الكفاءات العالية المقيمين في البلدان الرائدة في مجال التكنولوجيا تأدية دور مهم في نقل المعرفة و التكنولوجيا الى أ أوطانهم الاصلية. ولتعزيز دور الهجرة العائدة في بلدان الأصلي نوصي بما يلي:

- وضع البرامج الوطنية لمواجهة هجرة العقول ، وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية لإصدار الوثائق والأنظمة التي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء وأصحاب الكفاءات.
- تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانها ، وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم، ومنحهم الحوافز المادية ، وتيسير إجراءات عودتهم الى أوطانهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث .
- تنظيم مؤتمرات للمغتربين وطلب مساعدتهم وخبراتهم سواء في ميدان نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيذ المشروعات .
- فتح أبواب البعثات إلى الخارج أمام الكفاءات لتأهيلهم مهنيا بما يضمن ارتفاع مستويات كفاءاتهم وقدراتهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة مع اتخاذ كل الإجراءات التي تضمن عودتهم مرة أخرى حتى يمكن الاستفادة منهم فى نقل التكنولوجيا و المعرفة.

المراجع المستعملة:

باللغة العربية:

- تقرير الامم المتحدة (2016)، العولمة و الاعتماد المتبادل : الهجرة الدولية و التنمية ، الجمعية العامة ، الدورة 60 .
- شبكة النبأ المعلوماتية (2015)، هجرة الأدمغة ومخاطرها الحالية والمستقبلية، الأحد 8 أيار 2015 م، http:// www. annabaa.org.
- العقول المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار، . http://www.balagh.com ، تاريخ الاطلاع 2017/09/21.
- مشروع يوروميد للهجرة (2008)، التشريعات والمؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الاورومتوسطية، مشروع يوروميد للهجرة، الإتحاد الأوروبي، بروكسيل.
- مقتات صبرينة (2012) ، محددات انبعاث لهجرة الدولية – دراسة قياسية لحالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ،2011-2012 .

- المنظمة الدولية للملكية الفكرية، ملخص حلقة العمل "الملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة وهجرة الأدمغة، الدورة الثانية عشرة جنيف ، من 21 إ الى 12 نوفمبر 2013.
- نادر فرجاني (2017)، هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور إستراتيجية لتطوير التعليم العالي، مركز المشكاة للبحث؟، مصر، http://www.almishkat.org ، تاريخ الاطلاع 2017/07/15.

باللغة الاجنبية

- Agrawal, Ajay, Devesh Kapur(2011), John McHale, and Alexander Oettl. 2011. "Brain Drain or Brain Bank? The Impact of Skilled Emigration on Poor-country Innovation." Journal of Urban Economics 69.
- Cassarino, Jean-Pierre (2004), "Theorising return migration: a revisited conceptual approach to return migrants" European University Institute
- Dustmann, Christian (1995), "Return migration, uncertainty and precautionary savings" Journal of development economics volume 52.
- Kerr, William R. (2008),"Ethnic Scientific Communities and International Technology Diffusion." Review of Economics and Statistics 90.
- McAusland, Carol, and Peter Kuhn (2011), "Bidding for Brains: Intellectual Property Rights and the International Migration of Knowledge Workers." Journal of Development Economics 95(1).